

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٩٤٠

الجمعة، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد بلوغر (ألمانيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي		السيد غاتيلوف
إسبانيا		السيد أرياس
أنغولا		السيد غسبار مارتنس
باكستان		السيد صدّقي
البرازيل		السيد فالي
بنن		السيد آدشي
الجزائر		السيد با علي
رومانيا		السيد موتوك
شيلي		السيد مونيوس
الصين		السيد وانغ غوانغيا
فرنسا		السيد دوكلو
الفلبين		السيد باخا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية		السير إيمير جونز باري
الولايات المتحدة الأمريكية		السيد كنتغهام

جدول الأعمال

الحالة في قبرص

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting

.Service, Room C-178

04-29497 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه الجلسة هي الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل، أود أن أغتنم الفرصة لأشيد، بالنيابة عن المجلس، بسعادة السيد جان - مارك دلا سابلير، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيساً لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس ٢٠٠٤. وأنا على ثقة بأنني أتكلم بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن عميق التقدير للسيد دلا سابلير على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في قبرص

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي عدم وجود اعتراض، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد ألفارو دي سوتو، المستشار الخاص للأمين العام في ما يتعلق بقبرص.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد دي سوتو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد ألفارو دي سوتو، المستشار الخاص للأمين العام في ما يتعلق بقبرص. أعطيه الكلمة الآن.

السيد دي سوتو (تكلم بالانكليزية): يذكر أعضاء المجلس أن الطرفين المتنازعين في قبرص قد اتفقا في ١٣ شباط/فبراير على استئناف المفاوضات على أساس خطة الأمين العام الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة لمشكلة قبرص من خلال إجراء استفتاءين منفصلين ومتزامنين قبل ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. ولتحقيق تلك الغاية، التزم الطرفان في المرحلة الأولى على السعي إلى اتفاق بشأن التغييرات وإكمال الخطة من جميع جوانبها في موعد أقصاه ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ في إطار بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة لإعداد نص نهائي. واتفق الطرفان كذلك على أن يعقد الأمين العام، في حالة عدم وجود اتفاق من هذا القبيل، اجتماعاً للطرفين، بمشاركة تركيا واليونان، لتقديم تعاونهما في جهد متضافر للاتفاق على نص نهائي بحلول ٢٩ آذار/مارس. ونسبة لاستمرار المأزق قام الطرفان، كملجأ أخير، بدعوة الأمين العام إلى استخدام سلطته التقديرية لإكمال النص الذي سي طرح للاستفتاء على الجانبين على أساس خطته.

والعملية التي تم الاتفاق عليها في ١٣ شباط/فبراير قامت على أساس الشروط التي وضعها الأمين العام في تقريره المقدم إلى المجلس والمؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (S/2003/398) لاستئناف جهود مساعيه الحميدة. ونال ذلك النهج تأييد المجلس في القرار ١٤٧٥ (٢٠٠٣). وأسفرت تلك العملية الآن عن نص نهائي ليعرض للاستفتاء في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ - النص الذي قدمه الأمين العام في بورغنستوك في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

وسيعرض الأمين العام عما قريب على المجلس التقرير الكامل عن المفاوضات، بما في ذلك اقتراح، على نحو

المفاوضات المكثفة التي استؤنفت في ١٩ شباط/فبراير من هذه السنة.

وتلك المفاوضات التي جرت في الجزيرة كانت على مستويين. الأول على المستوى السياسي، حيث سعى الزعيمان - الزعيم القبرصي اليوناني دولة السيد تاسوس بابادوبولوس، والزعيم القبرصي التركي، دولة السيد رؤوف دنكناش - إلى التوصل إلى اتفاق بشأن تعديلات الخطة. ولكن من دواعي الأسف أنه، فيما عدا بعض النقاط الثانوية، لم يتمكن من أن يفعل ذلك. غير أن المحادثات أتاحت لجميع التعديلات المقترحة من الجانبين أن تظهر للعلن.

وكان المستوى الثاني إجراء المفاوضات من جانب الممثلين التقنيين من الطرفين، الذين عينهم الزعيمان، والذين اجتمعوا برعاية الأمم المتحدة لحل المسائل التقنية وتقديم توصيات إلى الزعيمين. وكانت نتيجة العمل على المستوى التقني ممتازة للغاية وأسفرت عن: تقديم توصيات متفق عليها إلى الزعيمين بشأن العلم والنشيد الوطني لقبرص الموحدة؛ وإكمال ١٣١ قانونا اتحاديا، وقوانين دستورية واتفاقيات تعاونية، يبدأ تنفيذها منذ لحظة دخول التسوية حيز التنفيذ - وهي تبلغ ٩٠٠٠ صفحة وتشكل جزءا من الاتفاق الأساسي المقترح؛ وإكمال قائمة من ١٣٤ معاهدة عالمية وصك عالمي تكون ملزمة لجمهورية قبرص الموحدة، وهي أيضا جزء من الاتفاق الأساسي المقترح؛ وتقديم مجموعة متكاملة من التوصيات المتفق عليها إلى الزعيمين بشأن الجوانب الاقتصادية والمالية لتنفيذ الخطة؛ والتقدم في تحديد المباني الاتحادية، وفي تمويل قائمة من الممتلكات الاتحادية وفي الإعداد لأن تكون الخدمة العامة الاتحادية جاهزة لدى دخول التسوية حيز التنفيذ.

غير أن التقدم المحرز على المستوى التقني لا يمكن أن يخفي حقيقة أن الطرفين، لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق

ما تنص عليه الخطة، لتعديل عملية الأمم المتحدة في قبرص. وهو يأمل أن يتمكن المجلس من العمل بسرعة بشأن تنفيذ الاقتراح، قبل موعد الاستفتاء المحدد في نيسان/أبريل. بيد أنه طلب مني أن أقدم إحاطة إعلامية شفوية إلى المجلس اليوم، قبل أن أعود إلى قبرص في عطلة نهاية الأسبوع.

إن التسوية الشاملة لمشكلة قبرص تتألف من الملاحق التالية: اتفاق أساسي مقترح؛ ودستوران مقترحان للدولة القبرصية اليونانية والدولة القبرصية التركية التأسيسيتين؛ ومعاهدة مقترحة بشأن المسائل المتصلة بالحالة الجديدة في قبرص؛ ومشروع قانون لتعديل شروط انضمام جمهورية قبرص الموحدة إلى الاتحاد الأوروبي؛ والمسائل التي ستعرض على المجلس لاتخاذ قرار بشأنها؛ والتدابير التي يتعين اتخاذها خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

وقد وفرنا لأعضاء المجلس، في نسخة إلكترونية، الخطة في شكلها النهائي، وهي يمكن أن توجد أيضا في موقع الأمم المتحدة على الشبكة الإلكترونية الدولية - www.un.org أو مباشرة على www.annaplan.org. وقمنا أيضا بتوفير نص ملاحظات الأمين العام التي قدمها إلى الطرفين في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، عندما عرض النسخة النهائية لخطة بعد إجراء مزيد من المشاورات والمفاوضات المكثفة.

والخطة المعروضة الآن على الناس، ربما تكون قد وُضعت في شكلها النهائي، كملاذ أخير، من قبل الأمين العام، ولكنها ليست من اختراع الأمين العام. فقد كان دور الأمم المتحدة أن تضع الأشياء كتابة عندما يصعب على الطرفين أن يفعلوا ذلك. والمعروض الآن على الناس خطة تتضمن المفاهيم الأساسية والتبادلات التي برزت من عملية تفاوضية طويلة. والتحسينات التي أدخلت عليها، رغم أنه لم يتم الاتفاق عليها، تعكس المادة التي قدمت في

وبما أن عملية بورغنستوك كانت ترمي إلى تحقيق اتفاق، إذا أمكن، بحلول ٢٩ آذار/مارس، بعثت الأمم المتحدة إلى الطرفين في ٢٥ آذار/مارس بإطار مقترح، من شأنه، إذا ما تم التوصل إلى اتفاق بشأن الأمور الجوهرية، أن يمكن الطرفين من التوقيع على اتفاق.

أُرسل هذا الإطار إلى الطرفين للنظر فيه والتعليق عليه والتفاوض بشأنه، ولكنه لم يشر إطلاقاً إلى أن توقيعهما كان مطلوباً. وكما تم الاتفاق عليه في ١٣ شباط/فبراير، إذا تعذر الاتفاق سيضع الأمين العام للامسات الأخيرة على الخطة.

ولقد وصل الأمين العام إلى برغنشتوك في ٢٨ آذار/مارس، وكذلك رئيس وزراء اليونان، السيد كوستاس كرامانليس. ووصل رئيس الوزراء التركي، السيد رجب طيب اردوغان، في ٢٩ آذار/مارس. وفي ٢٩ آذار/مارس، قدم الأمين العام نصاً منقحاً بالكامل لكي ينظر فيه الطرفان. وفي ذلك النص المنقح، سعى الأمين العام إلى تلبية الشواغل الأساسية التي أعرب عنها الجانبان في المفاوضات، مع الحفاظ على التوازن العام للخطة.

ومع عدم استبعاد إمكانية وصول الطرفين رغم ذلك إلى اتفاق، انتقلت العملية، من تلك النقطة وما بعدها، إلى المرحلة الثالثة من الجهود المتوخاة في اتفاق ١٣ شباط/فبراير، والمزمع فيها أن يضع الأمين العام للامسات الأخيرة على النص. وكان الأمين العام يود أن يفعل ذلك بالتعاون الوثيق مع كل المعنيين - ومن ثم أجريت مشاورات مع الطرفين خلال الساعات الثماني والأربعين اللاحقة وخلال الفترة السابقة لتقديم النص النهائي في ٣١ آذار/مارس.

ومن تقرير الأمين العام الخطي إلى مجلس الأمن المؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، يوجد أمام الأعضاء تفسير مفصل للنقاط الرئيسية في خطته. وأنا لن أكررها. إلا أنني

على المستوى السياسي، وبعد أن لم ينتج عن الاجتماعات المباشرة تقدم يذكر، اقترحتُ إجراء تغيير في الصيغة وصرتُ أتردد بين الزعيمين منذ ١٥ آذار/مارس. ولكن لم يسفر ذلك أيضاً عن تقدم ملحوظ. ولن أذهب إلى تعداد الأسباب في حدوث ذلك، ولكني أرى أنه ينبغي لي أن أسجل حقيقة أن كلا الطرفين أعرب عن شعوره بالإحباط الشديد لعدم إحراز تقدم في الجزيرة ويرى أنه ينبغي إلقاء اللاتمة، بقدر كبير، على الطرف الآخر.

وإذا اقترب الموعد المحدد لإكمال المرحلة الأولى، دعا الأمين العام الزعيمين إلى الذهاب إلى مكان خارج الجزيرة يكون ملائماً للمرحلة الثانية. وكان ذلك المكان بورغنستوك، مجمع فنادق في ضواحي لوزان، سويسرا.

وأعلن السيد دنكنش، الزعيم القبرصي التركي، أنه لن يذهب إلى بورغنستوك، ولكنه أعطى تفويضا كتابيا للسيد محمد علي طلعت والسيد سدرار دنكنش يمنحهما السلطة للتفاوض في بورغنستوك باسم الجانب القبرصي التركي.

وبدأت المحادثات في بورغنستوك في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤. وعلى نحو ما جرى الاتفاق عليه في ١٣ شباط/فبراير في نيويورك، كانت تركيا واليونان حاضرتين لتقديم تعاونهما في جهد متضافر للاتفاق على نص نهائي بحلول ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤. ومثل تركيا واليونان وزيرا خارجيتهما.

ولكن، نظراً لاختلاف الرأي بين الطرفين بشأن الصيغة المناسبة، تعذر ترتيب اجتماعات مباشرة سواء بين الطرفين معاً أو الطرفين معاً إلى جانب الضمناً. وكان ذلك يعني أن المفاوضات في بورغنستوك اتخذت طابعاً غير رسمي بشكل أكبر، مع انشغال الأمم المتحدة في إجراء مشاورات مع الطرفين في محاولة للتوصل بهما إلى بعض مجالات التفاهم.

المؤلفتين للاتحاد ويتناوبان على مكثي الرئيس ونائب الرئيس في ثلاث فترات تمتد كل منها ٢٠ شهرا خلال مدة المجلس الرئاسي البالغة ٦٠ شهرا. ثالثا، سيجري التصويت على مجلس الشيوخ استنادا إلى اللغة الأم، وليس إلى أساس وضع الجنسية الداخلي، وذلك لضمان عدم تقويض المساواة السياسية عبر الزمن.

وأدخل عدد من التحسينات الهامة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والمالية للخطة، وذلك إلى حد كبير على أساس التوصيات المتفق عليها من خبراء كل جانب في اللجان التقنية.

ولم تتغير الخريطة الواردة في الخطة، ولكن أدخل عنصر جديد وهام، سيكون ذا أهمية مباشرة لهذا المجلس. ومن المتوخى، في الأشهر الأخيرة من كل مرحلة من مراحل تسليم الأراضي، أن يتم تعزيز إشراف الأمم المتحدة على الأنشطة المتعلقة بنقل الأراضي الخاضعة للتعديل في المناطق ذات الصلة. ولقد أدخلت على الخطة تفاصيل جديدة لتدابير ترمي إلى المساعدة في ترحيل الأشخاص الذين يجب أن ينتقلوا نتيجة لتعديل وضع الأراضي.

وأجريت تحسينات هامة فيما يتعلق بالأمن في ثلاثة مجالات على الأقل. أولا، تم تغيير النصوص المتعلقة بانسحاب القوات. فموجب الخطة السابقة، كان مسموحا لـ ٦٠٠٠ جندي يوناني وتركيا بالبقاء في قبرص شريطة أن يرحل الجميع إذا انضمت تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. أما الخطة المنقحة فتتص على تخفيض العدد من ٦٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ في عام ٢٠١١. وهي تنص أيضا على تخفيض إضافي للعدد ٣٠٠٠ في عام ٢٠١٨ أو عند انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي - أيهما حل أولا - إلى ٩٥٠ جنديا يونانيا و ٦٥٠ جنديا تركيا وهما العددان المسموح بهما وفقا لمعاهدة الحلف لعام ١٩٦٠، وتنص على إجراء استعراض

أود إيجاز التحسينات الرئيسية التي أدخلت على الخطة. وهذه القائمة ليست شاملة.

وكان أهم تغيير أدخل على الخطة حتى الآن يتعلق بمسألة إعادة الممتلكات إلى الذين نزعت منهم. والخطة المنقحة أكثر إنصافا وبساطة وتحديدا. فهي ستزيد مساحة الأراضي التي ستعاد إلى الملاك الذين نزعت ملكيتهم وستزيد أيضا بدرجة كبيرة عدد المشردين ومن نزعت ملكيتهم الذين سترد إليهم بعض ممتلكاتهم. وفي نفس الوقت، ستعطي المستخدمين الحاليين قدرا أكبر من الثقة. وسيكون مسموحا بقيود معينة غير تمييزية على حيازة الممتلكات في الدولة القبرصية التركية، ولكن لفترة انتقالية فحسب.

كما أن الخطة صيغت بحيث تتناول مسألتين منفصلتين ولكنهما متصلتان: مسألة إقامة أشخاص من إحدى الدولتين المؤلفتين للاتحاد، ومسألة إقامة مواطنين يونانيين وأتراك في قبرص.

ليس المقصود من هذه القيود الانتقالية تفريق القبارصة. فهي مصاغة لمنع تخطي أي من الجانبين من خلال إقامات غير مقيدة أو هجرة غير مضبوطة أو عمليات شراء غير محدودة للممتلكات في فترة انتقالية، ولضمان الحفاظ على هوية قبرص والدولتين المؤلفتين لها. وليس هناك ما يخالف في ذلك قوانين الاتحاد الأوروبي بشكل دائم.

ونُفذت أيضا أعمال الحكومة الاتحادية في ثلاثة مجالات هامة. أولا، استُبدلت الفترات الانتقالية الطويلة المتوقعة في الخطة السابقة بفترة أقصر بكثير، مع إجراء انتخابات كاملة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الدولتين المؤلفتين للاتحاد، بالترافق مع انتخابات البرلمان الأوروبي، في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ثانيا، تم تغيير هيكل المجلس الرئاسي ليضم تسعة أعضاء بدلا من ستة، وإضافة شخصين لا ينحدران من نفس إحدى الدولتين

أخيراً، ينظم الاتحاد الأوروبي اجتماعاً تحضيرياً في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لمؤتمر للمانحين ينعقد بعد إعادة التوحيد. وتحت الأمم المتحدة المانحين على المشاركة في ذلك المؤتمر وعلى أن يكونوا مستعدين لتخصيص الموارد اللازمة لإعطاء القبارصة الثقة بأن تنفيذ الخطة سيلقى دعماً دولياً قوياً.

وإذا تمت الموافقة على الخطة في ٢٤ نيسان/أبريل من الجانبين، فإنها لن تدخل حيز النفاذ حتى ٢٩ نيسان/أبريل، وبعد أن تستكمل اليونان وتركيا والمملكة المتحدة، بوصفها الدول الضامنة، جميع الإجراءات الداخلية اللازمة للتوقيع على المعاهدة الواردة في الخطة كي تدخل حيز النفاذ في ٢٩ نيسان/أبريل. وهذه الطريقة المنقحة لدخول التسوية حيز النفاذ صممت لضمان أن يكون الضامنون ملتزمين بشكل قانوني بالتزاماتهم بموجب التسوية.

وسيتعين على الاتحاد الأوروبي أيضاً أن يتحرك بسرعة لاتخاذ الترتيبات اللازمة لشروط التسوية وإفساح المجال لانضمام قبرص الموحدة إلى الاتحاد الأوروبي بعد يومين، في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ المجلس بأن المفوض الأوروبي للتوسيع، الذي كان في بيرغنستوك، أكد للأمين العام أن المفوضية الأوروبية ملتزمة بتقديم قانون تعديل شروط انضمام جمهورية قبرص المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي، المنصوص عليه في الخطة، لنظر مجلس الاتحاد الأوروبي قبل ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ولاعتماده بعد النتائج الناجحة لإجراء الاستفتاءين المتزامنين المنفصلين قبل ١ أيار/مايو ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، فإن المفوضية الأوروبية ملتزمة أيضاً بالوصول إلى نتيجة نهائية، دون تأخير، مما يؤدي إلى تعديل القانون الأساسي وضمان اليقين القانوني والأمن في إطار النظام القانوني للاتحاد الأوروبي لكل المعنيين.

مرة كل ثلاث سنوات بعد ذلك لحجم القوات بهدف تحقيق الانسحاب الكامل من خلال قبول متبادل.

ثانياً، تم تعزيز دور لجنة الرصد المتوخى في إطار الخطة، مع التزام الطرفين بالتصرف وفقاً لتوصياتها.

ثالثاً، جرى تعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة ليس كي تنص على تولي المسؤولية عن أراضي المناطق والفترات الزمنية المتفق عليها قبل نقل الأراضي فحسب، وبدون الإضرار بالإدارة المحلية للسكان، ولكن لتنص أيضاً على أن ترصد الأمم المتحدة التطورات السياسية وتقدم النصح وتبذل المساعي الحميدة كلما كان ذلك مطلوباً.

وخلال نيسان/أبريل، يتعين اتخاذ عدد من الخطوات. فالطرفان بحاجة إلى العمل معاً لاستكمال الخطط لمباني وممتلكات وموظفي الاتحاد. ويجب على كل منهما أن يسلم إلى الأمين العام قوائم بأسماء الأشخاص الذين سيصبحون مواطني جمهورية قبرص الموحدة عند دخول الاتفاق حيز النفاذ، وفقاً للخطة، ويجب أن يوفر آليات لتحديد أعضاء الحكومة الانتقالية الذين سيتولون السلطة لمدة شهرين بعد دخول الاتفاق حيز النفاذ.

والدول الضامنة يجب أن تؤكد للأمين العام، ولبعضها البعض خطياً، في موعد أقصاه ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أنها توافق على طرح اتفاق التأسيس لاستفتاءين منفصلين ومتزامنين وأنها، عند الموافقة عليه والانتهاء من إجراءات التصديق الداخلية، ستوقع، في موعد أقصاه ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، المعاهدة المنصوص عليها في الخطة.

وسوف يقدم الأمين العام إلى المجلس، وفقاً للخطة، اقتراحاً مفصلاً لعملية منقحة للأمم المتحدة في قبرص، على أمل أن يبحثها المجلس قبل الاستفتاءين، وبشرط الاتفاق على إجراءهما.

يتأملون فيها سيوافقون عليها. وستبذل الأمم المتحدة أقصى ما في وسعها لتزويد الجمهور في قبرص بالمعلومات عن الخطة.

وبالنسبة لشعب قبرص، سيكون الشهر المقبل الشهر الأكثر حسما في الأعوام الـ ٣٠ الماضية. فسيكون لهذا الشعب الحق الديمقراطي ليقرر ما إذا كان سيعيد توحيد بلده على الأساس الذي جرى اقتراحه. ونحن بوصفنا الأمم المتحدة نشعر بالاعتزاز إذ تمكنا من العمل مع قادة هذا الشعب لكي نتيح له هذه الفرصة. ويحدونا الأمل أن يقدر الشعب الفرصة الفريدة المتاحة، وأن يغتنم الفرصة لتحقيق تسوية عادلة دائمة في قبرص.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشيد بقيادة اليونان وتركيا على جهودهم وعلى دعمهم القوي. وأود أيضا أنؤكد من جديد على تقدير الأمين العام للدعم القوي الذي لقيه خلال جهود المساعي الحميدة التي اضطلع بها في الأعوام الأخيرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد ديسوتو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية استمرارا لمناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

وكما هو واضح، فإن تحقيق تسوية في قبرص يشكل مهمة معقدة - قانونيا وسياسيا. ولكن هناك نقاطا معينة ينبغي ألا تغيب عن البال. أولا، لقد أجريت العملية في اتساق تام مع الولاية التي كلف المجلس الأمين العام بها. ونتيجة العمل هي نظام اتحادي ثنائي الطائفة وثنائي المنطقة - دولة في قبرص تحظى بشخصية قانونية دولية وحيدة وبسيادة وبمواطنة. وهي تستند إلى مبدأ المساواة السياسية بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك.

ثانيا، تستند الخطة إلى احترام القانون الدولي والحقوق الإنسانية لكل فرد. وفي هذا الصدد، فإن أغلبية القبارصة اليونانيين الذين شردوا سيتمكنون من العودة إلى ديارهم ومن استعادة ممتلكاتهم في ظل إدارة قبرصية يونانية. وسائر الآخرين إما سيستعيدون ممتلكاتهم أو سيحصلون على تعويض فعلي كامل أو على مزيج من الاثنين.

ثالثا، إن الهدف الطويل الأمد للخطة هو نزع سلاح قبرص. وفي هذا الصدد، ستسحب جميع القوات الزائدة على القوات التي تسمح بها معاهدة التحالف لعام ١٩٦٠ من قبرص بمرور الوقت، ثم يصبح العدد الصغير من القوات المتبقية موضع استعراضات منتظمة بهدف سحب القوات الكامل بالاتفاق المتبادل.

وتشكل الخطة حلا وسطا بالتأكيد. فهي لا تفي بجميع مطالب كل جانب. ولكن الأمين العام يرى أنها خطة عادلة ومتوازنة، ويأمل أن الناس في كل جانب، عندما